لدى اختتام الأمسيات الرمضانية بجامعة صنعاء

وزير الخارجية: المحادثات مستمرة مع المعارضة للاتفاق على موعد للانتخابات المبكرة

الأضرار التي لحقت بالوطن تهدد بانهيار الاقتصاد الوطني ما لم يتم تلافيها

الحوار هو المخرج الوحيد للأزمة السياسية الراهنة

بن دغر : تحالف (المشترك) أنتج حركات رجعية لكنها لن توقف مشروع التقدم

رئيس جامعة صنعاء: الاعتصام أمام باب الجامعة محاولة لسلب هذه المؤسسة دورها

صنعاء / سبأ:

اختتمت جامعة صنعاء برنامج الأمسيات الرمضانية التي نظمها فرع المؤتمر الشعبي العام بالجامعة خلال النصف الأول من الشهر الفضيل.

وفي الأمسية الختامية أكد وزير الخارجية الدكتور أبو بكر عبدالله القربي أن الحوار هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية بعيدا عن الانجرار وراء أي أطروحات لا تعبر عن رؤى جميع الأطراف للخروج منها.

وقال: للأسف أننا في الفترة الأخيرة انجررنا وراء أطروحات (اللقاء المشترك) التي حاولت أن تجعل الأزمة في مجملها في حدث ما يسمى بثورة الشباب ونحن على علم أنها أزمة طويلة ممتدة منذ الانتخابات الرئاسية في 2006م، وما أسفرت عنها مطالب المعارضة من تأجيل للانتخابات الرئاسية بدعوى الوصول إلى إصلاحات.

وأكد أن الوضع الحالي للأزمة السياسية يمثل تحديا أمام المؤتمر الشعبي العام كونه يتعامل مع أحزاب ينطبق عليها قوله تعالى: «تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى».

واستعرض وزير الخارجية الجهود التي تمت عبر الوساطة الخارجية وما طرحته المبادرة الخليجية من رؤية لحل الأزمة بغض النظر عن الغموض الذي اكتنف بعض بنودها وآليتها التنفيذية.

وذهب إلى أن القضية لم تعد قضية ديمقراطية أو حرص على مصلحة الوطن وإنما قضية موجهة نحو رئيس الجمهورية بالذات من قبل المشترك ومن معه.

وتطرق أبو بكر القربي إلى الأضرار التي لحقت بالوطن والخسائر التي يتكبدها منذ بدء الأزمة وما باتت تمثله من مهددات تنذر بانهيار الاقتصاد الوطني إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لتلافيها والحد منها.

ومن جانبه عبر الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام أحمد عبيد بن دغر عن الثقة بأن جميع الأطراف ستلتقى في نهاية المطاف لتتحاور وتتفق على مخرج لحل الأزمة.

وأكد أن الحزب الحاكم هو على الدوام ضد استخدام القوة ولو كان يرغب في استخدامها فقد توافرت له فرص لذلك وآخرها استهداف فخامة رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة مطلع يونيو الماضي لكن مقدرات الوطن والحفاظ عليه هي المحدد الأساسي لنهج المؤتمر وغاياته المنشودة.

وذكر أن أحزاب اللقاء المشترك تحالفت لإسقاط النظام لكنها أنتجت حركات رجعية في العديد من المحافظات ولن تستطيع أن توقف مشروع التقدم الذي بدأه المؤتمر.

بدوره لفت رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم إلى أن الدراسة في عموم الكليات ستبدأ في الـ17 من سبتمبر القادم بحيث يتم استكمال العام الدارسي حتى نهاية 2011م ليبدأ من بعدها العام الجديد مع بدايات 2012.

واعتبر الاعتصام أمام باب الجامعة محاولة لسلب هذه المؤسسة دورها وتعطيل رسالتها في خدمة أبناء الوطن.

وقال خالد طميم: نحن في اليمن بحاجة إلى قيادات عقلانية وليس انفعالية همها جر البلاد إلى الاقتتال و الطرف الذي يرى أن لديه القدرة على حكم الشعب فعليه العودة إلى صناديق الاقتراع.

وكانت القيت كلمة عن هيئة التدريس من قبل الدكتور علي الميري أشادت بما جاء في كلمة رئيس الجمهورية الموجهة لقبائل اليمن في مؤتمرهم العام وما أكدته من حرص كبير من فخامته على وحدة الوطن واستقراره.

وأكد الدكتور علي الميري ضرورة أن يكون لأساتذة الجامعة موقف حازم لتأكيد ضرورة البدء في العام الدراسي الجامعي دون انقطاع وأن يتم النأي بالعملية التعليمية عن المزايدات السياسية وأن لا تفوض جهة نفسها سلطانا على هذا القطاع الحيوي وتحدد

محللون سياسيون: مجلس (المشترك) يقوض الجهود الإقليمية والدولية لحل الأزمة السياسية

صنعاء / متابعات:

وصف محللون سياسيون إعلان أحزاب اللقاء المشترك المعارضة في اليمن ما أسمته (المجلس الوطني) بـ «الفقاعة الإعلامية والورقة الأخيرة التي احرقها المشترك في الوقت الضائع» .. مضيفين أن هذه الخطوة عدا عن كونها مؤشرا لحالة الإخفاق والإفلاس التي وصلت إليها تلك الأحزاب فإنها تعكس حالة القلق والارتباك التي تنتاب أحد أطراف اللقاء من ظهور النتائج الأولية للتحقيقات في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة التي استهدفت رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة.

وقلل المحللون من أهمية الإعلان معتبرين أن إنشاء ما سمي (المجلس الوطني) منبثقاً عما تسمى (اللجنة المصغرة للحوار الوطني) المتفرعة مما تسمى (تحضيرية الحوار الوطني) التي يديرها ويمولها القيادي في تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن حميد الأحمر والتي تمثل (أحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم) لا يعني أكثر من كونه طاولة للحوار بين المعارضة المنضوية في اللقاء المشترك بمكوناتها المختلفة ، وأن كل هذه المسميات تعبر عن أحد أطراف العمل السياسي ولا ينبغي تعميمها على كامل المشهد السياسي.

وأضافوا : كان الأجدر بهذه القوى التي تحالفت لإسقاط الشرعية الدستورية وتفتيت اليمن حل خلافاتها الداخلية ووضع حد للمعارك الطاحنة التي تدور في محافظة الجوف بين مجاميع حوثية ومليشيات إصلاحية والتي ذهب ضحيتها المئات من الجانبين بالإضافة إلى الأبرياء من أبناء المحافظة .. وعدم الهروب من واقعها المر ومحاولة لعب دور هو اكبر من حجمها على الأرض.

وقالوا : إن عودة اللقاء المشترك لأطروحات ما يسمى (المجلس الوطني) جاءت بعد أن كانت هذه القوى تجاوزت هذه الفكرة التي دشنتها بإعلان مؤتمر الحوار الوطني قبل عامين ضمن مخطط انقلابي تعمل عليه شخصيات في المعارضة منذ ثلاثة أعوام، لتقفز عليها بداية العام الحالي اختصاراً للوقت والتكلفة وركوب موجة ما يسمى (الربيع العربي) ، ثم بعد أن فشلت في ركوب موجة الربيع وسيناريو تثوير الشارع لقلب النظام عادت إلى اسطوانة المؤتمرات والملتقيات والحوار والمجالس .

ويرى المحللون أن ذلك يؤكد حقيقة أن ما يدور في اليمن حاليا مجرد (أزمة سياسية) ، وأن أحزاب اللقاء المشترك التي فشلت في الوصول إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع ،حاولت تقليد النموذج (المصري التونسي) معتقدة انه السبيل الأسهل للوصول إلى السلطة رغم عدم تشابه الظروف في كل بلد من حيث المناخ الديمقراطي والمشاركة السياسية .

وأضافوا:إن إقدام المشترك على اتخاذ هذه الخطوة يفسر التصعيد الميداني الذي مارسته مليشياته المسلحة (وتحديدا الإخوان المسلمين) في تعز ونهم وأرحب وصنعاء والحيمة في محاولة لإسقاطها والسيطرة عليها واتخاذها كمنطلق لعملياتها التخريبية ولإيجاد موطئ قدم لهذا المجلس الذي مات قبل أن يولد (في محاولة من المعارضة اليمنية لتقمص النموذج الليبي)، إلا أن تصدي القوات المسلحة وأفراد الحرس الجمهوري والأمن المركزي والمواطنين الشرفاء من أبناء تلك المناطق لتلك المخططات حال دون تمريرها وهو ما افقد إعلان المشترك أهميته كونه لا يعني شيئا على الأرض.

وفيما يتعلق بتأثير إعلان المشترك لما سماه (المجلس الوطني) على جهود حل الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن أشار المحللون إلى أن ذلك الإعلان سيجهض جهود التسوية التي تقودها دول شقيقة وصديقة لبلورة مخرج آمن للأزمة اليمنية.

وأضافوا في هذا السياق : إن إنشاء (مجلس وطني) سيكون له انعكاساته البينية على أحزاب اللقاء المشترك وشركائه بتعميق الخلافات بينها وسيكشف الوجه الحقيقي لهذه القوى الشمولية أمام الأطراف التي ما زالت منخدعة بالكلام المعسول الذي تطرحه تلك القوى سواء في الخارج أو الشباب المغرر بهم في ساحات الاعتصام عن (الدولة المدنية، والمشروع الحضاري، والسعي نحو التغيير، وتلبية طموحات الشباب)، وسيؤكد حقيقة سيطرة لون واحد (تنظيم الإخوان المسلمين) على تفاصيل المخطط الانقلابي.

ويرى المحللون أن خطوة المشترك ستعزز القناعات التي يؤكدها الغالبية من أبناء الشعب اليمني المؤيدون للشرعية الدستورية عن وجود مؤامرة انقلابية على الشرعية الدستورية والالتفاف على النهج الديمقراطي، وهي القناعات التي تكونت بفعل رفض المشترك المتواصل للانتخابات،وعدم قبوله بأي حلول سياسية تفضي إلى إجراء انتخابات مبكرة،وتعززت تلك القناعات بقوة لدى غالبية الشعب اليمني حتى من كانوا في صف التأييد للمشترك بعد حادثة محاولة اغتيال رئيس الجمهورية وكبار قيادات الدولة في مسجد النهدين بدار الرئاسة في جمعة أول رجب الموافق الثالث من يونيو 2011م والمواجهات المسلحة التي تدور منذ أشهر في تعز وأرحب ونهم ، وهو ما اعتبره المحللون إصرارا من أطراف متشددة في تكتل اللقاء المشترك على اتخاذ منحى تصعيدي والسعي لجر البلاد إلى حرب أهلية تعتقد تلك القوى أنها قادرة على حسمها والبناء عليها بما يحقق طموحاتها السياسية في الوصول إلى السلطة.

تواصل الأمسيات الرمضانية بأمانة العاصمة

صنعاء / سبأ:

تواصلت في ساحة ميدان التحرير بأمانة العاصمة مساء أمس فعاليات الأمسيات الرمضانية التي تنظمها الفعاليات السياسية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني خلال ليالي شهر رمضان المبارك تحت شعار " من أجل اصطفاف وطني واسع لحماية الجمهورية والوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية".

وفي الأمسية التي حضرها وكيل أول محافظة صنعاء عبدالله ضبعان ووكيل أمانة العاصمة للشؤون الفنية المهندس معين المحاقري ووكيلا وزارة الثقافة الدكتور مجاهد اليتيم والدكتورة نجيبة حداد، ألقى الدكتور طه الهمداني كلمة المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني أكد فيها أن تطلعات الشعب اليمني في الإصلاحات والتغيير لا يمكن النهوض بها إلا عبر الخيارات الديمقراطية ومبدأ الحوار كما لا يمكن تحقيق التنمية المنشودة بدون الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي.

وأشار إلى أن الاحتكام إلى الإرادة الشعبية وصندوق الانتخابات هو التعبير الحضاري عن حاجات وأولويات الشعب والرد الطبيعي على أولئك الذين يريدون أن يعيدونا إلى مربعات العنف والإرهاب في حقبة ما قبل النهج الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب سبيلا للتداول السلمي للسلطة.

وقال " لن ينفع الانقلابيين استنساخ مجالسهم العجيبة التي تارة يطلقون عليها لجنة التشاور الوطني وتارة المجلس الوطني وتارة المجلس الانتقالي وكلها مسميات انقلابية على الشرعية الدستورية والديمقراطية تبلغ مستوى الخيانة الوطنية في مخالفاتها الدستورية والقانونية وتستلزم المساءلة والمعاقبة الدستورية".

وأكد الهمداني أنه لا حوار مع المجرمين والقتلة والإرهابيين ودعاة الفوضى والتخريب، مطالبا باسم المؤتمر الشعبي العام وأنصاره من أحزاب التحالف الوطني بمحاكمة المجرمين والإرهابيين المتورطين في حادثة مسجد النهدين والكشف عن نتائج التحقيق وعن كل الضالعين في تلك الجريمة النكراء.

ولفت إلى خطاب الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الموجه إلى المؤتمر العام للقبائل اليمنية الذي شخص فيه الأزمة ووضع النقاط على الحروف وكان له وقعه في نفوس مشايخ وحكماء وأبناء اليمن وزادهم اطلاعا على حقيقة التآمر والنوايا الانقلابية والتخريبية ووضع الجميع أمام مسؤولياتهم في الدفاع عن مقدرات ومكتسبات الوطن المتمثلة في الجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية والدولة اليمنية الحديثة وحماية أمن واستقرار البلاد.

وثمن باسم المؤتمر الشعبي العام الوثيقة التي وقعت عليها قبائل اليمن في مؤتمرها... مؤكدا وقوف المؤتمر الشعبي بكافة كوادره وقواعده الجماهيرية وحلفائه لتطبيق تلك القاعدة التي اقرتها قبائل اليمن وتجسيدها على الأرض في كل ربوع ومناطق اليمن بما يحمي الوطن من عبث العابثين وتربص المتربصين.

تخلل الأمسية التي حضرها عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والمحلية وجمع غفير من المواطنين، عدد من المسابقات الشعرية والثقافية والأناشيد الدينية التي أدتها فرقة جمعية المنشدين اليمنيين، إلى جانب عدد من الفقرات الخاصة بجمهور الحضور.